

تطور جديد في قضايا أموال تنظيم الإخوان المحظور بالأردن



قرر مدعي عام محكمة أمن الدولة في الأردن، الاثنين، تحويل بعض قضايا «جماعة الإخوان المحظورة» المتعلقة بجمع (الأموال إلى نائب عام عمان، بحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

وذكر مصدر رسمي مطلع أن مكتب النائب العام تلقى من نيابة أمن الدولة ملفات مرتبطة بقضايا جمع الأموال التي ضلعت به الجماعة المحظورة، والتي أوقف على إثرها 10 أشخاص على ذمة التحقيق.

وأوضح أن الموقوفين العشرة موجودون في مراكز الإصلاح والتأهيل، فيما هنالك شخصان آخران طالهما التحقيق أحدهما شخص خارج البلاد لم يمثل أمام الادعاء العام والثاني ربط عدم توقيفه بكفالة مالية.

ووجهت للمشتكى عليهم اتهامات مرتبطة بأنشطة غير قانونية، والعمل على إدارة شبكة مالية تتأتى مصادرها من جمع الأموال بطريقة مخالفة لأحكام القانون والتي صُرف منها على نشاطات للجماعة المحظورة وأذرعها.

وكانت وكالة بترا نشرت تقريراً في منتصف يوليو الماضي أشارت فيه إلى أن مجموع الأموال التي حولتها الجماعة

المحظورة وأذرعها إلى الجهات الرسمية الإغائية بالمملكة بلغت نحو 413 ألف دينار وهي تشكل نحو 1% فقط من مجموع الأموال التي جُمعت وكشفت عنها التحقيقات والاعترافات والتي فاقت الـ 30 مليون دينار.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2026